



## ملخص تنفيذي - مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون: نحو تحويل الأنظمة من أجل مستقبل عادل ومنصف

بلغ ارتفاع درجات الحرارة في العالم 1.43 درجة مئوية في شهر نوفمبر/تشرين الثاني مقارنة بدرجات الحرارة في عصر ما قبل الصناعة على مدى متوسط الأشهر العشرة الأخيرة منذ يناير/كانون الثاني 2023. ومن المؤكد أن هذا العام سيكون الأكثر دفئاً على الإطلاق منذ 125 ألف عام على الأرجح<sup>1</sup>. لقد تم اقتراح مؤخرًا أن ميزانية الكربون المتبقية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المسموح بها (CO2) والغازات الدفيئة (GHG) للبقاء على مسار 1.5 درجة مئوية يمكن استنفادها في غضون خمس أو ست سنوات بالمعدل الحالي للانبعاثات. وهذا أسرع مما توقعته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)<sup>2</sup>.

يُظهر [تقرير الأمم المتحدة الأخير](#)، عن فجوة الإنتاج أن خطط الإنتاج الحكومية وتوقعاتها ستؤدي إلى زيادة في الفحم بنسبة 460%، وزيادة في النفط بنسبة 29%، وزيادة في الغاز بنسبة 82% في عام 2030 مقارنة بما يتوافق مع الحد من الانحباس الحراري العالمي بحيث لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية.

وللحد من ظاهرة الاحتباس الحراري عند 1.5 درجة مئوية، يجب أن تصل الانبعاثات العالمية على الفور إلى ذروتها ثم يتم خفضها إلى النصف بحلول عام 2030 على الأقل حتى يظل مسار 1.5 درجة مئوية في متناول اليد<sup>3</sup>. ويجب تحقيق ذلك من خلال أنظمة منصفة وعدالة وقائمة على الحقوق؛ التحول على مستوى القطاع إلى مستقبل مستدام؛ استعادة النظم البيئية وحمايتها، وهو ما يجب دعمه بزيادة كبيرة في التمويل. وتحمل العديد من الحلول المناخية إمكانية تحقيق فوائد هائلة في مجال التنمية المستدامة إذا تم تصميمها وتنفيذها وتمويلها بشكل جيد.

وفي الوقت نفسه، تؤدي التأثيرات المناخية إلى تفاقم نقاط الضعف وعدم المساواة وتحرم الناس من الحياة الكريمة وتدمر النظم البيئية.

إن المجتمعات في الجنوب العالمي، التي لم تفعل الكثير لإحداث مشكلة تغير المناخ، تقف على الخطوط الأمامية مع أقل الموارد اللازمة للتعامل معها بسبب عدم كفاية الإجراءات التي اتخذتها الدول الغنية الملوثة تاريخياً لعدة عقود من الزمن. نحن بحاجة إلى تصحيح المسار ويمثل مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين فرصة لتصحيح هذا المسار من خلال عملية التقييم العالمي (GST).

<sup>1</sup> EU Copernicus Research, 2023 [Copernicus: October 2023 - Exceptional temperature anomalies: 2023 virtually certain to be warmest year on record | Copernicus](#)

<sup>2</sup> Lamboll, R. et al. Assessing the size and uncertainty of remaining carbon budgets, 2023 [Assessing the size and uncertainty of remaining carbon budgets | Nature Climate Change](#)

<sup>3</sup> IPCC Summary For Policymakers, 2023, Table SPM 1, page 21 - [IPCC\\_AR6\\_SYR\\_SPM.pdf](#) Note that necessary emissions reductions for GHG and CO2 of 43% and 48%, respectively, for a 1.5 trajectory have a 2019 baseline. Emissions have grown since.

ونحن نعلم أن العالم لا يفي كثيراً بالمطلوب لسد الفجوات المطلوبة في خفض الانبعاثات، التكيف مع تغير المناخ، ومعالجة الخسائر والأضرار. بين عامي 1990 و2015، كان أغنى 1% من سكان العالم بين عامي 1990 و2015 (يمثلون حوالي 60 مليون شخص)، مسؤولين عن أكثر من ضعف التلوث الكربوني مقارنة بالنصف الأفقر من البشرية (3.1 مليار شخص) خلال الفترة نفسها<sup>4</sup>. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تدفع حصتها العادلة من تمويل المناخ وأن تتولى زمام المبادرة في التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري على أساس مبادئ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. وتشكل مبادئ الإنصاف هذه حجر الزاوية في اتفاقية الأمم المتحدة للمناخ واتفاقية باريس، ويجب أن تكون في جوهر جميع النتائج والتنفيذ.

لا يزال هناك فقر مدقع واحتياجات إنمائية في العديد من البلدان النامية، وتشير المسؤوليات المتباينة إلى أنه يجب على الجميع اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ ولكن طموح العمل المناخي الذي تختاره كل دولة على حدة يعتمد على عدد من العوامل المختلفة مثل ظروفها وقدراتها ودعمها تلقى للعمل المناخي.

علاوة على ذلك، فإن النظام المالي العالمي اليوم يخذل الناس والكوكب، في ظل الوضع الراهن، لا يوجد توقع واقعي بأن يتم تسليم تمويل المناخ بالحجم أو بالدرجة التي تتطلبها الأنظمة المناخية أو المجتمعات الموجودة على خط المواجهة لهذه الأزمة. لا يمكننا أن نواصل نهج العمل كالمعتاد في التمويل العالمي ونتوقع الحصول على نتائج مختلفة، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالتخفيف أو التكيف أو الخسائر والأضرار، أو غير ذلك من المظالم الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة. وفي سياق الالتزامات المالية الفاشلة والنظام الاقتصادي غير العادل، ظهرت دعوات في السنوات الأخيرة لتحويل النظام المالي. ومع ذلك، يجب علينا أن نحث على الحذر من قبول "المكاسب السريعة" و"أنصاف التدابير"؛ وهي حلول زائفة لأنها لا تعادل التحولات الشاملة السريعة المطلوبة للناس، الطبيعة والمناخ بالإضافة إلى أنها تتعارض مع العدالة الأطول أمداً.

وفي الوقت نفسه، من المهم أن نشير إلى أن جيوش العالم تساهم بما لا يقل عن 5.5% من الانبعاثات العالمية، وأن الإبلاغ عنها أمر طوعي وغير موجود في الغالب. نطلب من القادة خفض الإنفاق العسكري وإعادة تخصيصه للحد من الانبعاثات وتوفير التمويل الكافي والموسع لأن هذا عامل تمكين حاسم للعمل المناخي الطموح.

إن حماية حقوق الإنسان هي في صميم كفاحنا من أجل العدالة المناخية. إن التجاهل المتزايد لحقوق الإنسان والحريات المدنية وسط صعود الاستبداد في جميع أنحاء العالم أمر مقلق للغاية. إن دعم حرية الاحتجاج السلمي والتجمع والمعارضة أمر أساسي للحقوق الديمقراطية للمواطنين في محاسبة قادتهم بشأن المناخ. التغيير والعدالة الاجتماعية.

نتوقع في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين أن تحقق الأطراف تقدماً كبيراً - بشأن خطة للتخلص التدريجي العادل والمنصف من الأشكال الأحفورية، وتوسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة المستدامة، وتوفير التمويل من أجل انتقال عادل والتكيف ومعالجة الخسائر والأضرار.

<sup>4</sup> Confronting carbon inequality, Oxfam, 2020 [Carbon emissions of richest 1 percent more than double the emissions of the poorest half of humanity | Oxfam International](https://www.oxfam.org/en/policy-analysis/carbon-emissions-of-richest-1-percent-more-than-double-the-emissions-of-the-poorest-half-of-humanity)

ويجب أن تكون هناك قرارات بشأن: التخلص التدريجي العادل من جميع أنواع الوقود الأحفوري؛ انتقال عادل وقائم على حقوق الإنسان؛ إطار طموح يمكّن ويقيس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الهدف العالمي للتكيف (GGA) على النحو المتفق عليه في اتفاقية باريس؛ والتشغيل الفعال والقائم على حقوق الإنسان لصندوق الخسائر والأضرار مع تعهدات كبيرة بتمويل جديد وإضافي من البلدان المتقدمة لضمان توفير الموارد له على نطاق واسع؛ إحراز تقدم كبير في تمويل المناخ الجديد والإضافي والذي يمكن التنبؤ به، بما في ذلك تقديم 100 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2020 من التزام البلدان المتقدمة والتقدم الموضوعي والإجرائي بشأن الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ (NCQG)؛ والجرد العالمي الذي يقدم نتيجة متوازنة، استنادًا إلى العدالة وأفضل العلوم المتاحة، ويضمن أن العالم في طريقه للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية.

نطالب بالحلول الحقيقية ونرفض الحلول الزائفة. إن النتائج التي تعتبر الغاز الأحفوري كوقود انتقالي خطيرة وتؤخر التحول ومن غير الممكن أن تعتمد جهود التخفيف على احتجاز الكربون وتخزينه؛ الطاقة النووية والهندسة الجيولوجية؛ والموارد من التعويضات التي تعتبر تمويلًا للمناخ. ولن تؤدي هذه الانحرافات الخطيرة إلا إلى تأخير الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ما دون 1.5 درجة مئوية.

وفي هذا السياق، نعرض أدناه مجموعة مطالبنا بشأن مختلف القضايا قيد التفاوض.

## مطالبات شبكة العمل المناخي CAN بعقد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف

### الانتقال العادل

- يجب على مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين أن يتخذ خطوات حازمة لتنفيذ انتقال عادل يقوم على الحقوق والشمول والتعاون الدولي
- يجب أن يوضح مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين نطاق وأهداف برنامج عمل الانتقال العادل المتفق عليه في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، بما في ذلك:
  - نطاق يغطي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لتنفيذ اتفاقية باريس على أساس الحوار الاجتماعي (وفقًا لقرار COP27)
  - أهداف
    - التماسك (أي خلق تقارب بشأن الضمانات والمبادئ التوجيهية)
    - تحديد المجالات التي يمكن أن يؤدي فيها التعاون الدولي (المالي، الفني/التكنولوجي، والقدرات) إلى تسريع عملية الانتقال العادل
    - التوصية بالقرارات (على أساس منظم) للهيئات المنشأة (بشأن العمليات والمعايير وحرمة السياسات الموصى بها)
    - العمل كمساحة للمساءلة والتقييم من نظير إلى نظير لمبادرات الانتقال العادل (أي JETPs).
  - الشمول: الأساليب التي تعترف بدور الدوائر الانتخابية المراقبة (أي العضوية في هيئة الخبراء)

## تحويل أنظمة الطاقة

- يجب أن يقدم مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين حزمة طاقة شاملة لتحقيق ما يلي:
- التخلص التدريجي العادل والسريع والكامل والممول من جميع أنواع الوقود الأحفوري بدءاً بالوقف الفوري للتوسع في استخدام الوقود الأحفوري
- التحرك نحو استخدام الطاقة المتجددة النظيفة والمستدامة بنسبة 100% في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2050 على أبعد تقدير في حين يتعين على البلدان الأكثر ثراءً تحقيق هذا الهدف في وقت مبكر ولكن البلدان الأكثر فقراً الراغبة في تحقيق ذلك في وقت أبكر بكثير ينبغي دعمها للقيام بذلك في ضوء قدراتها واحتياجاتها.
- زيادة كبيرة في جميع أشكال التمويل العام من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية الأكثر فقراً سنوياً لمجموعة مصادر الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، الشبكات، تخزين الطاقة، العمالة الماهرة، وبناء القدرات، التحول العادل، في حدود عدة مئات من المليارات إلى تريليونات من الدولارات.
- توسيع نطاق الطاقة المتجددة النظيفة والإيجابية للطبيعة والتي تركز على المجتمع وكفاءة الطاقة بما يتماشى مع حد 1.5 درجة مئوية ونمو عالمي قدره 1.5 تيراواط (1500 جيجاوات) سنوياً من الطاقة المتجددة النظيفة الجديدة بما يتماشى مع زيادة بأكثر من ثلاثة أضعاف في العالم قدرة الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 مع سنة الأساس 2022 وما بعدها.
- تلتزم البلدان بتعزيز مساهماتها المحددة وطنياً وخططها التمويلية من خلال عملية وطنية ومنصفة وتشاركية للحصول على حصصها العادلة في هذه الأهداف العالمية، بهدف تحقيق هدف الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى هدف 1.5 درجة مئوية.

## برنامج عمل التخفيف (MWP)

- يجب على جميع البلدان زيادة طموحها من خلال تعزيز المساهمات المحددة وطنياً قبل عام 2025 مع أهداف أقوى لعامي 2030 و2035. يجب أن يكون لـ MWP دور رئيسي في تفعيل توصيات GST.
- ويجب على البلدان المتقدمة أن تزيد من دعمها للدول النامية. ويرتبط الطموح في التخفيف بالنسبة للبلدان النامية بالطموح في دعم البلدان المتقدمة.
- يجب أن يعكس القرار التخلص التدريجي العادل من جميع أنواع الوقود الأحفوري
- لا للمشتتات الخطيرة مثل الغاز كوقود انتقالي أو الوقود الأحفوري أو الهيدروجين النووي؛ إزالة الكربون التكنولوجية مثل الطاقة الحيوية مع احتجاز الكربون وتخزينه (BECCS)، أو احتجاز الهواء المباشر والكربون وعزله (DACCS)، أو الهندسة الجيولوجية البحرية وإدارة الإشعاع الشمسي (SRM). يجب أن تركز MWP على الحلول الحقيقية مثل التخفيض الطموح للانبعاثات.
- يجب أن يعتمد قرار MWP على قرار التقييم العالمي.

## تمويل المناخ وتحويل نظام التمويل

- يجب على الدول المتقدمة أن تلتزم بتجاوز ما لا يقل عن 100 مليار دولار أمريكي من الالتزام المستهدف السنوي في عامي 2024 و2025، والتعويض الكامل عن التأخير والنقص في السنوات السابقة منذ عام 2020، بعد تقديم الأدلة على أنه سيتم تحقيقه في عام 2023.
- ويجب على البلدان المتقدمة أن تقدم خريطة طريق واضحة لتجاوز هدف مضاعفة تمويل التكيف بحلول عام 2025 مقارنة بمستويات عام 2019، مع التركيز على التمويل العام الجديد والإضافي القائم على المنح مع إمكانية الوصول السهل والمباشر. وتشكل هذه المضاعفة لتمويل التكيف حدًا أدنى وليس سقفًا لاحتياجات البلدان النامية من تمويل التكيف.
- فيما يتعلق بالهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ (NCQG)، يجب على الأطراف تحقيق نتائج إجرائية قوية، وكذلك تحقيق التقارب اعتبارًا من عام 2023 بشأن العناصر الموضوعية المختلفة:
  - توفير التمويل العام المعادل للمنحة في قلب نهج متعدد الطبقات؛
  - معالجة التخفيف والتكيف والخسائر والأضرار من خلال أهداف فرعية مخصصة والتي سيشكل مجموعها مجموعة NCQG؛
  - يجب أن تضمن النتيجة الإجرائية أن عملية TED المتبقية في عام 2024 توفر إعدادًا مناسبًا للخيارات الكمية في طبقات مختلفة لكل منها للتخفيف والتكيف والخسائر والأضرار، بالإضافة إلى العناصر النوعية لهدف دوري جيد التنظيم قائم على الاحتياجات.
- إن جعل التدفقات المالية متسقة (المادة 2.1 ج) - من حيث الحجم والجودة والاتجاه - هو هدف رئيسي لاتفاقية باريس حيث لا تزال تريليونات الدولارات تعمل ضد العمل المناخي، وبالتالي يجب أن يهدف العمل الأكثر شمولاً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى المساعدة في تحقيق هذا الهدف. ويجب أن يتم ذلك بطريقة عادلة ومنصفة بما يتماشى مع المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة والقدرات الإقليمية، على أساس علمي، وفي نهج يستجيب للنوع الاجتماعي مع احترام حقوق الإنسان. على الرغم من أن العديد من البلدان المتقدمة ذكرت أن العمل المركز على المادة 2.1 ج لا يتعلق بالتحول عن التزاماتها المتعلقة بتمويل المناخ بموجب المادة 9.1 والابتعاد عن مسؤوليات البلدان المتقدمة لتوفير تمويل عام جديد معادل للمنحة، إلا أن هذا يظل مصدر قلق لشبكة CAN والبلدان النامية. .
- إنهاء الاستثمارات العامة والخاصة في جميع أنواع الوقود الأحفوري وتعزيز الإلغاء التدريجي العادل والمنصف للإعانات المقدمة لجميع أنواع الوقود الأحفوري والأنشطة الضارة الأخرى.
- تسريع التحول الشامل والعادل لنظام التمويل - بما في ذلك نظام ضريبي عالمي جديد للأمم المتحدة يعالج التهرب الضريبي ويشجع الضرائب التصاعدية والعدالة على صناعة الوقود الأحفوري وغيرها من الملوثات الكبيرة، وإعادة هيكلة الديون وإلغائها وإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرار الاقتصادي لزيادة مشاركة الجنوب.

## التكيف

- ولا بد من توجيه ما لا يقل عن 50% من تمويل المناخ نحو التكيف، الذي يظل يعاني من نقص التمويل على مستوى العالم. ويجب أن يكون تمويل التكيف في هيئة تمويل منحة عامة، يمكن الوصول إليه ببساطة وبشكل مباشر من قبل البلدان والمجتمعات التي تقف على خط المواجهة مع تغير المناخ.
- قرار بشأن إطار قوي وشامل يوجه تحقيق الهدف العالمي بشأن أهداف التكيف على النحو المبين في المادة 7.1 من اتفاقية باريس. ويجب أن يشمل إطار العمل العالمي الشامل على وسائل دعم التنفيذ للبلدان النامية، وأهداف ومؤشرات عالمية واضحة وعناصر أخرى على النحو المبين في المقرر 3/م أ-4.
- بند دائم في جدول الأعمال بشأن الاتفاق العالمي بشأن التكيف العالمي في إطار مؤتمر أطراف اتفاق باريس والهيئات الفرعية (SBS) يعمل على تبسيط بنود جدول أعمال التكيف الحالية.
- خارطة طريق واضحة لمضاعفة تمويل التكيف على الأقل بحلول عام 2025 مقارنة بمستويات عام 2019 من قبل البلدان المتقدمة كحد أدنى لتمويل التكيف وتسريع الدعم للبلدان النامية لإعداد وتنفيذ خطط التكيف الوطنية (NAPS).

## الخسائر والأضرار

- تفعيل صندوق الخسائر والأضرار (LDF) في COP28 لتلبية احتياجات وأولويات أولئك الذين هم في الخطوط الأمامية لأزمة المناخ. ويجب أن يخضع الصندوق للألية المالية للاتفاقية وأن يخضع لسلطة وتوجيهات مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاقية باريس.
- ملء الصندوق بموارد جديدة وإضافية وكافية ويمكن التنبؤ بها في حدود مئات المليارات من الدولارات على أساس سنوي لمعالجة الخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية، ومن الظواهر الجوية البطيئة والظواهر الجوية القاسية.
- التأكد من أن التمويل من خلال صندوق الخسائر والأضرار وترتيبات التمويل يتكون حصرياً من المنح والتمويل غير المنشئ للديون.
- جعل الوصول المباشر للمجتمعات المهمشة والبلدان النامية المعرضة بشكل خاص للآثار السلبية لتغير المناخ أولوية بالنسبة لصندوق الخسائر والأضرار.
- التأكيد صراحةً على أن صندوق الخسائر والأضرار سوف يحترم حقوق الإنسان ويحميها ويعززها، وسيعمل على إحداث تحول فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، وتقديم التوجيه لمجلس الإدارة للتأكد من القيام بذلك.
- حدد مضيئاً لشبكة سانتياغو وقدم الدعم اللازم لتشغيلها.

## الصحة

- نهج الصحة في جميع السياسات (HiAP) في العمل المناخي
- التحول العادل من جميع أنواع الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة دون الاعتماد على الانحرافات الخطيرة التي تقوض الصحة
- ويجب أن يركز تخطيط ورصد التكيف على نتائج الصحة والرفاهية

- صندوق الخسائر والأضرار الملائم للغرض والمساعدة الفنية المقدمة من شبكة سانتياغو لتحديد الخسائر والأضرار الصحية بشكل أفضل
- قرار GST الذي يحمي ويعزز الصحة والرفاهية
- تمويل المناخ سريع النطاق والذي يتم تخصيصه استراتيجيًا لتحقيق النتائج الصحية.
- التقدم نحو النظم الغذائية والزراعية التي تعزز الأمن التغذوي، بما في ذلك النظم الغذائية الصحية المستدامة
- تعزيز سياسة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن تضارب المصالح، بما يعكس الدروس المستفادة من تنظيم صناعات السلع الأساسية غير الصحية الأخرى.

## الزراعة

- قرار بشأن خريطة طريق مدتها ثلاث سنوات، وموضوعات ورش العمل، وهيكل الإدارة لعمل شرم الشيخ المشترك بشأن تنفيذ العمل في مجال الزراعة والأمن الغذائي.
- الزراعة الإيكولوجية. مصائد الأسماك؛ وبنبغي أن يكون التعاون والتآزر والتواصل من بين موضوعات ورش العمل.
- ويجب أن تكون إدارة العمل المشترك في شرم الشيخ شاملة وشفافة. ويجب أن تكون المنظمات المراقبة قادرة على الوصول إلى المداولات والمشاركة فيها

## النظم البيئية

- تعزيز الطموح عبر المسارات وفي الخطط والسياسات الوطنية لدمج إجراءات المناخ والتنوع البيولوجي بما يتماشى مع إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.
- إطلاق برنامج عمل جديد للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية لتوسيع نطاق تفعيل المادة 5 من اتفاقية باريس
- اعتماد إطار المساءلة الخاص بإعلان جلاسكو فيما يتعلق بالمساءلة عن إزالة الغابات وتدهور استخدام الأراضي.
- تحديث المبادئ التوجيهية المحاسبية الحالية للكربون الأزرق وقطاع الأراضي لمعالجة نقاط الضعف والثغرات.

## التقييم العالمي

- تعكس نتائج GST في قرار هيئة CMA.
- يجب أن تؤدي GST إلى أهداف معززة وطموحة وتعزيز المساهمات المحددة وطنيًا بشكل كبير (لعامي 2030 و2035) بحلول الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف
- ويتعين على GST أن تطلق العنان للتمويل وغيره من أشكال الدعم الدولي حتى تتمكن البلدان النامية من تنفيذ العمل الأكثر طموحًا قدر الإمكان.
- يجب أن تتضمن GST عناصر تطلعية ومستقبلية لضمان توفير التمويل ونقل التكنولوجيا ودعم بناء القدرات للبلدان النامية للقيام بأكثر إجراءاتها طموحًا.

- يجب أن تؤدي GST إلى تعزيز تكامل حقوق الإنسان والتنوع البيولوجي في العمل المناخي.
- لم تنته GST في COP28. ويجب أن تشمل الفجوات التي تم تحديدها في مجالات التخفيف والتكيف والخسائر والأضرار ووسائل دعم التنفيذ للبلدان النامية على تدابير متابعة واضحة تدمج نتائج GST في العمل.

## المادة 6

- لا تمثل أرصدة الكربون تمويل المناخ
- يجب أن يوفر تفعيل المادة 6 أعلى المعايير لدعم حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية، وتصميم الضمانات، وتأمين السلامة البيئية، وضمان الشفافية بشكل كامل. نحن نشعر بقلق بالغ إزاء الانتشار الأخير لمذكرات التفاهم (MoUs) للإصدار المهم المحتمل لنتائج التخفيف المنقولة دوليًا (ITMOs) من مساحات شاسعة من الأراضي في الجنوب العالمي مع وجود أدلة غير واضحة على ما يبدو على المشاورات السابقة أو المخطط لها مع المجتمعات المحلية.

### لـ 6.2:

1. الكشف الكامل عن المعلومات للسماح بتقييم ما إذا كانت ITMOs حقيقية وإضافية وتم التحقق منها
2. يجب مراجعة النهج التعاوني قبل السماح بنقل ITMOs دوليًا
3. فرض عواقب ذات مغزى على الأطراف التي إما لا تستجيب لتوصيات فريق الاستعراض أو غير متسقة في تقاريرها (ينبغي أيضاً الإعلان عن التناقضات في خطة الإصلاح الشامل)
4. لا يوجد عد مزدوج (بسبب الإلغاءات/مراجعات التفويض)
5. إنشاء آلية تظلم مستقلة من قبل هيئة أسواق المال 6

### لـ 6.4:

1. يجب عدم السماح لأنشطة تجنب الانبعاثات بتسجيل الأرصدة
2. ويجب أن تكون قواعد المتطلبات المنهجية طموحة، بما في ذلك تطبيق التعديلات النزولية على خطوط الأساس واختبارات إضافية صارمة. يجب أن تأخذ قواعد أنشطة الإزالة في الاعتبار المخاطر العديدة المرتبطة بها. إذا أدت المفاوضات الجارية في SB009 إلى نتائج سيئة لهذه التوصيات، فيجب على مؤتمر / اجتماع أطراف اتفاق باريس رفضها وتفويض الهيئة الإشرافية بإعادة محاولة عقد الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

### لـ 6.8:

(أ) تحديد مجالات التركيز لتطوير المناهج غير السوقية

## مساحة مدنية آمنة، ودعم وتعزيز حق المشاركة

- يجب على رئاستي مؤتمر الأطراف (مصر والإمارات العربية المتحدة) إظهار الالتزام بحقوق الإنسان
- ينبغي لمؤتمر الأطراف COP28 أن يخلق بيئة آمنة لجميع المراقبين



- يتعين على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) تعزيز المشاركة العامة والفضاء المدني
- نشر اتفاقيات البلد المضيف